http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1461) السنة السادسة - الأحد (22) آذار 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الدولــة العربيــة الحديثــة وحاجتهــا المــاســة إلــى الديــن

شاكر النابلسي

هل الدولة العربية الحديثة بحاجة إلى الدين، أم أن الدين بحاجة إلى الدولة؟
وهل لو تخلّت الدولة العربية عن الدين كلية ستضعُف، أم أن الدين سيضعُف إذا ما تخلّت الدولة عنه؟
وهل الدين أساس للدولة، أم أن الدين كان مجرد أداة للدولة؟
وهل العلاقة بين الدين والدولة علاقة دينية أم هي علاقة سياسية؟

فمن المعلوم أنه لا توجد دولة في التاريخ القديم والحديث، إلا وكانت بعض العناصر الدينية قاعدة أساسية لها. ذلك أن الدين قديماً كان مصدراً من مصادر التشريع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكان لا بُدَّ من الأخذ منه كمصدر من مصادر المعرفة، بغض النظر عن هالة القداسة التي تحيط به، وبغض النظر عن الأوامر الإلهية التي توجب الأخذ به كله أو بعضه. ذلك أن عدد المشرعين للأنظمة في التاريخ القديم لم يكن كافياً لاستنباط الأحكام. وما ظاهرة عدم الاستعانة الكلية بالأحكام الشرعية الآن في شتى أنواع المعاملات إلا أنها ظاهرة تَردُ إلى وجود عدد كبير من المشرعين القادرين على استنباط الأحكام من خلال تجارب الشعوب الأخرى وقوانينها، من دون الاستعانة الكلية بالأحكام الشرعية الدينية. وهذا كله لا ينفي غريزة الدين في الإنسان، وغريزة العبادة فيه، منذ أن عَبَدَ النار إلى أن عَبَدَ الإله الواحد.

حاجة الدولة للدين

لقد قال بعض المفكرين في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر بحاجة الدولة إلى الدين، ومن هؤلاء جان جاك روسو، الذي برر حاجة الدولة إلى الدين بسبب المنفعة العامة، التي تقتضي أن يقوم المواطنون بواجباتهم تجاه الدولة وتجاه بعضهم بعضاً في سبيل المنفعة العامة؛ أي في سبيل المصلحة العامة في لغة اليوم. وهذا يعني أن تتحاشى الدولة بعض أحكام الدين ونصوصه إذا كانت هذه النصوص – مع تغير الزمان والمكان – تـؤدي إلى مصلحة الخاصة، ولا تـؤدي إلى المصلحة العامة، أو المنفعة العامة كما عبَّر عنها روسو.

الدولة العربية والجماعات الإسلامية

ومن الملاحظ أن العامل الأساسي الذي يدعو الآن إلى وصل الدين بالدولة – وهو العامل المؤثر في الشارع العربي – هو الجماعات الإسلامية المتطرفة في مختلف أنحاء العالم العربي. وقد اعتادت الدولة العربية الحديثة على مواجهة هذه الجماعات مواجهات بدائية قاسية لا مكان للعقل فيها. وكانت النتيجة أن ما يتم من مواجهات دامية مع هذه الجماعات – سواء بالسجن أو بالنفي أو بالقتل – ما هي إلا عمليات تقليم زراعي مفيد لهذه الجماعات، كما التقليم الذي يتم للشجر لكي ينطلق من جديد، شديد العود عالي الطود.

في حين أن الحكومة العربية الحديثة، كان عليها أن تبحث عن أصول وجذور ومنابع هذه الجماعات، والتي هي أصول فقيرة وجذور صغيرة، لا بالمعنى الأخلاقي، ولكن بالمنزلة الاجتماعية والعلمية. وكان عليها أن تذهب إلى مناطق نشوء وتفريخ أفراد هذه الجماعات وهي – في حالة مصر مثلاً – مناطق الأحياء الشعبية الفقيرة المنسيّة والمُهملة، ومناطق الصعيد المتخلف المنسي المُهمل، وتعمل على إصلاح الخلل الاجتماعي والمعيشي والتربوي هناك، وتجد عملاً للشباب يُلهيهم ويصرفهم عن حمل السلاح وممارسة العنف الأعمى.

موقف اليسار من علاقة الدين بالدولة

كان موقف بعض اليساريين العرب من علاقة الدين بالدولة وعلاقة السياسة بالدين موقفاً مضطرباً غير واضح وغير قاطع. ومن هؤلاء كان موقف محمود أمين العالم الذي كان ينفي علاقة الدين بالدولة في جملة من جُمل مقالاته ثم يعود ليناقض نفسه في جُمل أخرى. فهو القائل بأن "اتخاذ الدين عنواناً للسياسة أو معياراً للحكم والتقييم على سياسة معينة، إنما هو خلط بين العقيدة الدينية والممارسة السياسية". وهو القائل أيضاً في المقال نفسه بأننا "لا نستطيع أن نستبعد أو نتجاهل علاقة الدين الحميمة بالسياسة. وليس صحيحاً ذلك الشعار القائل بأن لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة" ("الدين والسياسة"، ص ٧–٨).

دور السادات في عزل الدين عن السياسة

والتفسير التاريخي والسياسي الواضح لهذا التناقض هو أن اليساريين المصريين كانوا على خلاف كبير مع الرئيس السادات. والسادات هو الذي أطلق في السبعينيات شعار: "لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين"، لاستبعاد تيارات دينية معينة عن الساحة السياسية. ومن هنا نرى، أن مواقف بعض اليساريين العرب من علاقة الدين بالدولة مرتبطة بمواقف معينة من الحكام العرب. وبأن بعض اليساريين العرب يلوّنون مواقفهم وآراءهم بالنسبة لعلاقة الدين بالدولة بمواقف آنية، لها لدى بعض الحكام العرب ما يبررها سياسياً.

العداء للنظام الرأسمالي

وكان موقف بعض اليساريين من علاقة الدين بالدولة، ورفضهم لهذه العلاقة ونفيهم لها، متأت من معاداتهم للنظام الرأسمالي. وقولهم أنَّ الإسلام نظام اقتصادي رأسمالي تسيطر عليه المفاهيم الاقتصادية الرأسمالية. ويقول هؤلاء على لسان المفكر السياسي المصري رفعت السعيد بصدد موقفهم من ربط الدين بالدولة "أننا أمام دعوة رأسمالية، لكنها ترتدي جلباباً أبيض، وعمامة، وتُطلق لحية. ألم نقل منذ البداية أننا نرفض إقحام الدين في مجال العلاقات الاجتماعية والصراع الاجتماعي" ("الإسلام السياسي من التطرف إلى مزيد من التطرف"، ص١٨).

ظهور الإسلام السياسي

والخطاب الماركسي العربي خاصة، في جانب من جوانبه، تميّز بالعاطفية، والسطحية، والحماسة، برغم ما يقال عن علمية الخطاب الماركسي الموضوعي. ولكننا كوننا امة عربية مولعة جداً بسحر البيان وبلاغة اللسان، لا نتوانى عن أن نحيل قضايانا العلمية الصرْفة إلى مجرد لغو كلام، فيه من سحر البيان أكثر مما فيه من الحقيقة، وفيه من بلاغة اللسان أكثر مما فيه من الموضوعية. ومن هنا فقد قال بعض المفكرين اليساريين كالمفكر المصري أنور عبد الملك، من أن "ظهور الإسلام السياسي في عصرنا الحالي كقوة ديناميكية عميقة الجذور، وكقوة تغيير وتطوير بين الجماهير الشعبية، يتطابق مع المناطق التي تنمو فيها التناقضات بين مختلف المعسكرات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية. خصوصاً تلك التناقضات التي بين الامبريالية الغربية والمعسكر الاشتراكي والتي وصلت إلى ذروتها. وهي مناطق ينمو فيها صراع الحضارات بين الشرق والغرب، كما تشكّل المركز الرئيس للحملات الصليبية وللموجة الأولى" ("ريح الشرق"، ص ٩٢).

وللعلم، فإن هذا الكلام كان قد نُشر في عام ١٩٨٣، وربما كُتب قبل هذا التاريخ، وفي عهد السادات، وفي مراحل بروز الجماعات الإسلامية التي يطلق عليها أنور عبد الملك "الإسلام السياسي" وهي الجماعات التي اندفعت إلى السياسة أصلاً نتيجة لظروف اجتماعية ومالية ناتجة عن التضخم البيروقراطي في العالم العربي، وعدم مقدرة المتعلمين للنفاذ إلى مؤسسات الدولة والارتقاء فيها، مما دفعها إلى رفض مؤسسات المجتمع القائم ودولته رفضاً جذرياً باحثة عن تعبيرها السياسي خارج الأحزاب المرتبطة بالمؤسسات السياسية للدولة الوطنية. وهي جماعات أميّة جاهلة، لا تفقه لا في الدين ولا في السياسة. فكانت بعض الجماعات الإسلامية ترفض التعليم وتنادي بإبطاله وإغلاق المدارس، وتصرُّ على أن تكون أميّةً، اقتداءً بالنبي الأمي عليه الصلاة والسلام. ومن هؤلاء "جماعة التكفير والهجرة" التي أعلن أميرها شكري مصطفى بأن النبي لم يُجزْ التعليم إلا في حدود الضرورة الدينية. وقالَ شكري مصطفى" إن المطبعة متاع كافر لا يجوز استخدامه". كذلك فإن جماعة الفرماوية (نسبة لمرشدها محمد سليم الفرماوي) وجماعة السماويين (نسبة لمرشدها عبد الله السماوي) المصريتين كانتا لا ترسلان أولاد أعضائها إلى المدارس، كما أنهم لا يتعلمون ذاتياً، ويكتفون بالقرآن كمصدر وحيد للمعرفة. ولا يذهبون إلى الطبيب عند مرضهم، ويعتقدون بأن قراءة القرآن هي الشفاء من كل وباء.

عوامل ظهور الإسلام السياسي

ولكن خيال عبد الملك ذهب بعيداً، فتصور أن ظهور هذه الجماعات كان نتيجة للصراع القائم بين الرأسمالية والاشتراكية، في حين أن التاريخ القريب يقول لنا بأن ظهور هذه الجماعات جاء بتشجيع مالي من بعض الدول الخليجية النفطية، ودعم سياسي من الرئيس السادات لدحر الناصريين والشيوعيين وطردهم من الحلبة السياسية المصرية. ومن المعروف أن الرئيس السادات، كان قد اجتمع أول مرة مع عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين بمبادرة وترتيب من الملك فيصل الذي قام في الوقت نفسه بتقديم مبلغ عشرة ملايين دولار للشيخ محمود شلتوت وعبد الحليم محمود شيخ الأزهر للقيام بالدعوة ضد الشيوعية. كما أن السادات أدى دوراً رئيسياً ومهماً في دعم الحركات الإسلامية المختلفة. إضافة لذلك فقد احتضنت السعودية وآوت كثيراً من زعماء الحركات الإسلامية ومنهم معروف الدواليبي، وعبد الرحمن أبو غدة، وعلي الطنطاوي، ومحمد الغزالي، وجلال كشك، وغيرهم، وهم من زعماء الإخوان المسلمين وحركة التحرير الإسلامي في سوريا ومصر.
(انظر: Zeghal, Religion, PP٣٧٨، ٣٨١ and Politics In Egypt Malika)

ولم يكن في الخطاب السياسي الهش لهذه الجماعات الإسلامية أية قوة ديناميكية عميقة الجذور للتغيير والتطوير، كما يدّعي عبد الملك ويتخيّل، وهو المفكر الماركسي العلمي العقلاني.

الجماعات الإسلامية والصراع الديني

وفي خضم إلغاء القوانين المدنية في بعض الدول العربية، واستبدالها بأحكام الشريعة الإسلامية، وسيطرة الإخوان المسلمين على أجهزة الدولة، كما تمَّ في السودان في عام ١٩٨٣ قال بعض اليساريين العرب كالمفكر السوداني عبد الخالق محجوب، أن تقسيم المجتمع العربي حسب الانتماء الديني ومحاولات الجماعات الإسلامية يصوِّر الصراع في العالم العربي كصراع ديني، لا يرمي إلى هدف تبديل الوعي الطبقي. لأنه لو كان الجميع مسلمين فلن يكون هناك أي معنى للصراع الطبقي. ولن يكون هناك فروق طبقية. وهذا هو طريق الجماعات الإسلامية لإقامة الدولة الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أن محجوباً (١٩٢٦–١٩٧١) كان زعيماً من زعماء الحزب الشيوعي السوداني المعارضين لحكم جعفر. وقد تمَّ سجنه وشنقه من قبل النميري في عام ١٩٧١. وقد جاء هذا الإجراء – وكذلك إعدام المفكر السوداني محمود طه (١٩٠٩–٨٥) (غاندي أفريقيا) في عام ١٩٨٥ عندما كان شيخاً طاعناً في السن (٧٦سنة) لأنه وصف الشريعة الإسلامية بأنها "قانون جائر"– إرضاءً للتيار الإسلامي السوداني، متمثلاً بحسن الترابي (صانع الخلفاء: النميري، وسوار الذهب، والبشير، وغيرهم) والذي كان يتبناه النميري، والذي كان يتأهل لإعلان الخلافة الإسلامية السودانية، وتنصيب نفسه أميراً للمؤمنين. ولكن النميري عُزل وهرب ولجأ إلى مصر بعد أن سرق السودان، وتركه جائعاً وعارياً ومديوناً بثلاثة عشر ملياراً من الدولارات وترك الجنيه السوداني يساوي ٣٠ سنتاً أمريكاً بعد أن كان يساوي قبل عام ١٩٦٩ ثلاثة دولارات أمريكية. وبعد أن تمَّ اتهامه بقبض أموال طائلة من إسرائيل وأمريكا والمنظمات الصهيونية العالمية لمساعدته في تهريب "الفالاشا" إلى إسرائيل عبر السودان.

الــنــجــف في تحــــولات الـــشرق الاوســـط

ساطع راجي

بعد سقوط نظام صدام تحولت النجف بشكل عام مقرات مراجع الدين وحوزاتهم الى مواقع وأساسية لصنع القرار السياسي في العراق، وقد توافد الساسة العراقيون من مختلف إنتماءاتهم على مراجع الدين في هذه المدينة كما إن المسؤولين الدوليين المنشغلين بالشأن العراقي إعتبروا النجف محطتهم الاساسية في تفكيك الازمات التي يشهدها العراق ويمكن القول إن الازمات تصنع في بـغـداد وتحـل في النجف، وساهمت المرجعيات الدينية في صعود أسماء وخفوت أخرى في الحلبة العراقية بغض النظر عن الاشكاليات التي تواترت في العلاقة بين الساسة والمرجعية، وبدا في أكثر من مرة إن المرجعيات وتحديدا مرجعية السيد السيستاني هي صاحبة القول الفصل في كثير من القضايا، وقد حدث تغييرا في الـدور السياسي للمرجعية في الأونـة الاخـيرة تمثل في وضع مسافة فاصلة بين هذه المرجعيات والتـنظيمات السياسية وخـاصـة في الانتخابات الاخيرة بسبب تنفيذ الساسة لوعودهم التي قطعوها للمواطنين وكذلك عدم إلتزام الساسة بنصائح المرجعية في ما يتعلق بمواجهة الفساد وتحسين الاداء ولذلك نأت المرجعية بنفسها عن الحملات الانتخابية وعن حوارات تشكيل التحالفات في مجالس المحافظات برغم الجهود التي بذلتها بعض القوى السياسية في هذا الاتجـاه، لكن خطاب المرجعيات الدينية في النجـف إتسم بشكل عـام بالهدوء والابتعاد عن التوتر وسياسات الاحتقان وهو ما أهلها للقيام بدور جديد في المنطقة برمتها.

تـنتمي الحـــوزات العلمية في النجف الى النظرية التقليدية في التعامل مع السياسة والتي ترى عدم إشتغال المراجع بالسياسة وهو عكس نظام ولاية الفقيه في إيران والتي تعتنقها أيضا الكثير من التنظيمات السياسية الشيعية في العراق وفي المنطقة، وقد إتضح خلال السنوات القليلة الماضية أهمية وجـود مؤسسة المرجعية الدينية في النجف ودورها في التخفيف من حدة الاحتقانات الطائفية وفي تقليص نـفـوذ الـقـوى المتشددة وإنتزاع مطالب الطائفة تجاه الحكومات من قبضة الاحزاب والتنظيمات المتشددة وتحويلها الى مطالب إجتماعية، وقد تعاظمت الحاجة الى هذا الدور مع بروز الحركات المطلبية المنادية بالمساواة بين الطوائف وحرية العبادة في دول المنطقة وبضغط من الـدول الغربية والمنظمات الدولية لكن حكومات دول المنطقة وجدت إن تنفيذ الاصلاحات يعني التسليم بمنح جزء من سلطتها لتنظيمات تعتبرها تهديدا لنظامها السياسي، وبين الحاجة الى الاصـــلاحـات مـن جـهـة وتجـيـيـر الاصلاحات باسم معارضة سياسية فئوية وجدت حكومات دول المنطقة إن التعامل مع المرجعيات الدينية في النجف هو ما سيخلصها من تقاسم السلطة مع تنظيمات سياسية شيعية ويساعدها أيضا في نفس الوقت على القيام بإصلاحات يستفيد منها الشيعة في دول المنطقة وتبعد صفة التمييز الطائفي عن الحكومات، وبشكل ما أصبح دور الحوزات الدينية في النجف المساند لمطالب الشيعة في دول المنطقة منافسا لدور طهران المساند لتنظيمات سياسية تعتنق ولاية الفقيه أو تتعاطف معها بعد عقود من توقف الدور السياسي لحوزات النجف ويمكننا التخمين إن التنسيق بين الدورين أو الابتعاد عن مناطق الاحتكاك (ويبدو إنه ليس بالامر اليسير) كان جزءا من محادثات رفسنجاني مع المراجع في النجف فضلا عن إشاعات الوساطة بين طهران وواشنطن، ويمكن تأكيد الدور الصاعد للحوزات في المنطقة عند إستذكار زيـارة مستشار ملك البحرين للشؤون الشرعية للعراق التي بـدأت بالنجف وركزت عليها قبل بضعة أيام، وصادف إن للزيارة قضيتان الاولى بحرينية داخلية تتعلق بتمرير قانون للأحوال الشخصية إشترطت القوى الشيعية البحرينية موافقة السيد السيستاني للتعامل معه، والقضية الثانية هي التصريحات الايرانية حول عائدية البحرين، وهو دور تقوم به مرجعية النجف بهذه القوة ربما اول مرة منذ عقود.

الـدور السياسي للمرجعيات لـن يكون بالضرورة دورا بـارزا للعيان فهو أمر تكره المرجعيات بشكل تقليدي ظهوره لكنها لـن تـتـوانـى عن المشاركة في دفع الترتيبات الستراتيجية في المنطقة قدما برغم حرص هـذه المرجعيات على عدم الظهور بموقف منحاز لأي طرف وهو عنصر قوتها، يبقى أن نلاحظ دائما إن المرجعيات لا تعني المراجع بأشخاصهم فقط بل تعني بالاساس منظومة العلاقات المؤسسية والشخصية والعقائدية التي تمارس تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر في القيام بالتوسط بين المتصارعين السياسيين سـواء داخـل الـعـراق أو في المنطقة، كما إنه من الخطأ تصور إنحصار إهتمام المرجعيات بالداخل العراقي فهناك جغرافيا واسعة للحراك السياسي الذي تقوم به المرجعيات حتى في بلاد الاغتراب وللجاليات الاسيوية حصة مهمة منه.

مــقــاطــعــة الــقــنــوات الــفــضــائــيــة لــلــخــطــاب الــثــقــافــي

عماد كامل

لقد شهدت الخارطة الإعلامية العربية خلال السنوات الأخيرة ظهور تحـولات ومـلامـح كثيرة عـلـى المشهد الإعـلامـي،إلا ان تلك التـحـولات وعـلـى الـرغـم من الايجابيات التي صاحبت ظهورها فأنها غير واضحة الأهداف.

فبـالـرغـم مـن الـنـمـو المتسارع لوسائل الإعـلام المرئية وتمكنها من احـتـلال مساحة واسـعـة من السـمـاء الـعـربـيـة، كـذلـك وفـرة الامكانات المادية والتقنية المتاحة لها مما جعلها تسيطر على المشاهد الـعـربـي، إلا إن المـراقـب لتلك القنوات الإعلامية يلاحظ إن هناك تعارضاً بين ما يطمح اليه الفرد العربي و السياسات والتوجهات الـتـي تـتـحـكـم بـتـلـك المؤسسات الإعلامية كونها تـربـك المشاهد وتضعه في دوامـة من الادلجات والتوجهات المختلفة وتبرز ملامح هـذه الإشكالية في غياب الـدور الثقافي والتنمية المجتمعية لهذه الفضائيات.وهذا ما أدى إلى حصر نشاط تلك الفضائيات في دائرة ضيقة تقليدية في الغالب،ما حال دون رسم مسارات إعلامية تعتمد على سـتـراتـيـجـيـات ذات أهداف تنموية تأخذ في الاعتبار أساسيات الواقع الـعـربـي وهـي الإنـسـان والأرض والمستقبل(١) فبعد إن كـان الإعـــلام هـو الـولـيـد الـبـكـر للثقافة العربية والأداة التي يستطيع من خلالها إيصال الخطاب التنويري على المستوى السياسي والثقافي ويمكن من خلاله التأثير في تعديل سلوك الفرد العربي عبر منظومة من القيم تناسب طموحاته.

لقد أصبح الإعلام اليوم يحاول الابـتـعـاد عن المرجعية الثقافية محاولا إعلان الفصل بينهما فاقدا بذلك ظلال مرجعية طالما استهدى بها في طريق مسيرته الإعلامية.

ان موقف الإعـلام من المساهمة في صنع الثقافة العربية موقف يوحي بوجود قطيعة معرفية بين الطرفين،اذ يبتعد تشكيل الوعي الثقافي عن وسائل الإعـلام فيما يحاول الإعلام عامدا الى التخلي عن المساهمة في رصد التحولات الثقافية.

وأدت هذه القطيعة بين الإعلامي والثقافي إلى خلق تحالفات بين المرجعية السياسية والقنوات الإعلامية اذ عمدت هذه المرجعيات السياسية إلى وضع يدها على وسائل الإعـلام وتحديد أهدافه وسـتـراتـيـجـيـاتـه عـبـر وسائل مختلفة من أهمها شراك التمويل الذي استطاعت ان توقع به معظم القـنـوات الفضائية وتـحـول في ما بعد الإعلام إلى وسيلة داعمة للأنظمة السياسية عبر ترويج سياساتها وتبرير سلوكياتها.

وقد جاء في تقرير المنظمة العربية للـتـربـيـة والـثـقـافـة والـعـلـوم(ان الـقـوى الـثـقـافـيـة والاقـتـصـادية النامية في الـعـالـم الـعـربـي برغم صعودها الملحوظ خـلال العقود الماضية،لم تصل بعد الى الحد الذي يؤهلها لان تكون طرفا فاعلا في تعزيز الـدور الايـجـابـي لقوى المجتمع المدني.لذلك لا تزال عاجزة عـن تـحـريـر الإعـــلام مـن سلطة الـدولـة او تأسيس إعـلام موازٍ حر يمتلك سـتـراتـيـجـيـة واضـحـة في الرؤية والقرار والقدرة على استشراف المستقبل(٢) وهذا الـسـلـوك المـنـحـرف يـحـتـم على الطليعة الثقافية القيام بدورها المتمثل بتحرير الذهن العربي وايـقـاضـه مـن حـالـة الغيبوبة الـتـي يعيشها،شريطة ان تكون هـذه الطليعة فاعلة ومتحررة مـن الامـــلاءات والـوصـايـا الإيديولوجية وتمتلك قدرة على تحسس النبض الحي في الثقافة المعاصرة،ويمكنها ان تعبر عنها بأساليب حداثوية فاعلة، لرسم مشروع نهضوي حقيقي قادر على تجاوز العثرات التاريخية لتتمكن من إعـادة الصلة المقطوعة بين وسائل الإعلام والثقافة لان الإعلام الموجه يتعاطى مع الثقافة بمنتهى التبسيط والـهـشـاشـة،وهـذا ما يجعل المثقفين أمام منعطف خطر تختفي فيه الشخصية الثقافية التي يجب ان تكون فاعلة في إطار الفكر العالمي من خـلال وسائل الإعلام القادرة على نقل الصورة الحقيقية لمجتمعاتها وتمتلك قدرة على مواكبة طموحاتها الحضارية وتـحـديـد مـسـارهـا الـتـاريـخـي المتجدد.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com

هــذه ذمتــي

سلمان النقاش

في بيان صادر عن هيئة النزاهة ، اعلنت فيه ان رئيس الوزراء نوري المالكي قدم الاستمارة الخاصة بكشف مصالحه المالية ، ليكون اول رئيس وزراء عراقي يكشف عن ذمته المالية، كما بينت الهيئة ان اقدام رئيس الوزراء بتسليم هذه الاستمارة جاء تطبيقا لنظام كشف المصالح المالية الذي يجسد برنامج للافصاح عن الممتلكات والاموال المنقولة وغير المنقولة للموظفين المشمولين به من كبار موظفي الدولة،بضمنهم رئيس الوزراء والوزراء والمحافظون والقضاة ومن هم في درجة مدير عام فما فوق كما يشمل الرتب العسكرية من رتبة نقيب فصاعدا وغيرهم .

وعلى ما يبدو ان هذا النظام او البرنامج هو اجراء يهدف الى تحصين المسؤول وامواله مهما كان حجمها ، فان مسألة الكشف عنها يجعل حركتها انكماشا او نموا تحظى بمشروعية اجتماعية واخلاقية، فالمسؤول او المتصدي الى منصب قيادي معين شأنه شأن كل فرد من افراد المجتمع يحصل على دخل تحدده طبيعة مهامه المناطة به وفق ضوابط متفق عليها وهذا الدخل من شأنه ان يتصرف به بما يتيحه له من امكانية تحسين وضعه وذويه بما يراه مناسبا لمستقبله، لكن وجوده في مستوى المسؤولية يضعه امام استحقاق اخلاقي لما انيط به من امانة من نوع ما فرضها عقد مبرم بينه وبين مصالح المواطن ، ولم يعد بالامكان عمليا التخلي عن العقد المبرم بين المواطن ومن هم في السلطة التي اختارها كي تدير شؤونه، فهذا العقد هو تفويض جمعي شرع حينما كان افراد السلطة لايتميزون عن الاخرين في الجنس او الدين او العرق او القومية او المكانة او الطبقة، ومن خلال هذا العقد ايضا تمكنت الشعوب من اجبار حكامها على التمسك بقواعد قانونية واخلاقية لادارة الشأن العام وصولا الى الاستقرار والعيش الكريم لكل مكونات الشعب ، فهو حجر الزاوية في البناء السياسي والاجتماعي والحقوقي، وحين تحددت الطريقة التي يصل بها الراغب في ان يكون ضمن ادارة مصالح الناس صار من اللازم توافر ضمانات تحفظ الامانة التي اودعت اليه، ذلك لان ادوات السلطة هي انساق من الامكانات والانظمة والقوانين والصلاحيات لا تتوفر الا لمن يكون ذا كفاءة وقدرة والاهم حائز على ثقة من يمثلهم .

وتعزيزا لعملية التغيير التي اختارها العراقيون لنمط ادارة حياتهم بعد عام ٢٠٠٣ واتفاقهم على قانون اساس مرن وقابل للتجديد يحدد العلاقة بين المواطن ومؤسسات الحكم حيث اقر كدستور دائم باستفتاء شعبي عام ٢٠٠٥ شرعت على اساسه القوانين والانظمة الضامنة لهذه العلاقة ومنها برنامج كشف المصالح المالية للمسؤولين والدرجات الخاصة ضمن قانون عمل هيئة النزاهة : الجهاز المستقل الذي يتولى تنفيذ وتطبيق برامج مكافحة الفساد والتي تساهم في تعزيز ثقة الشعب في الحكومة العراقية من خلال قيام المسؤولين بالكشف عن مصالحهم المالية وعن طريق تنمية ثقافة في الحكومة والقطاع الخاص تقدر النزاهة الشخصية واخلاقيات الخدمة العامة والخضوع للمحاسبة.

ان قيام رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بالكشف عن مصالحه المالية يمثل درجة كبيرة من الثقة حصلت عليها هيئة النزاهة من خلال التنفيذ المبرمج لحماية المال العام والخطوات المشتركة التي ساهمت فيها المؤسسات الرقابية بقوانينها الفاعلة(ديوان الرقابة المالية – مكاتب المفتشين العموميين– هيئة النزاهة) وما يمثله ايضا البرلمان العراقي من سلطة رقابية عليا مثلت بلجنة النزاهة فيه اضافة الى استحداث اللجنة المشتركة العليا لمكافحة الفساد ، وقد جرى ايضا تكثيف الجهود وتطويرها تمخض عنها انضمام العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تفتح افاقا للتفاعل مع برامج مكافحة الفساد الدولية والافادة من الجهد الدولي في ملاحقة المفسدين مهما وصلت درجة تمويههم للحقائق ، كما ان هناك مشروعاً قانونياً لمكافحة الفساد في العراق يتماشى مع مواد الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد اخذ طريقه نحو التشريع والعمل بموجبه ، كما ان التغير في نمط ونشاط منظمات المجتمع المدني الفاعلة والمساهمة في رفد الجهود المتجهة للحد من ظاهرة الفساد في جميع توجهاتها المهنية والابداعية والنقابية والتغير في الخطاب الاعلامي للمؤسسات الرقابية والكف عن الترويج لقضايا الفساد ضمن مراحل التحقيق ساهمت في ان تشرع الابواب للانطلاق نحو مشاريع الاعمار التي اتضحت معالمها بعد التحسن الامني الكبير الذي طرأ على الواقع العراقي اذ شهد عام ٢٠٠٨ وما تلاه تنافسا كبيرا وجادا من قبل الشركات العالمية للاستثمار في العراق ..

العجلة تدور دورة اسرع والامل في ان تكون الشعارات بغض النظر عن مروجيها حقيقة تكاد تلمس ، فعلى المسؤول ان يدرك ان عين المواطن اصبحت اكثر اتساعا واكثر دقة في الملاحظة ، لانه بات يعي بشكل اكيد اهمية دوره في وجود المسؤول بمكانه ، وهذا ما اكدته الانتخابات المحلية الاخيرة اذ ان الناخب كان يعي تماما ماذا ينبغي عليه فعله ازاء صندوق الاقتراع، وهذا يعني ان يرى في نفسه مسؤولية لاتقل عن مسؤولية من يتصدى لاي منصب كان .. وعليه فهو يطالب دوما ان يعرف ماذا يحصل وكيف يحصل ولماذا.

ان الكشف عن المصالح المالية هو حجر اساس يضعه المواطن والمسؤول للحماية المتبادلة بينهما، ولتكون منصة توضع عليها الامكانات والقدرات والكفاءات لتصان الامانات.

هاهو المالكي يعلن من خلال الاستمارة المنظمة من قبل هيئة النزاهة عن ذمته، ليبادر الاخرون ويوطدوا ثقة الشعب بهم فالمنصب يحتم الاعلان عن الذمة لتحفظ الحقوق للجميع ، كما ان البرنامج اي برنامج الافصاح هذا يرتب على الممتنع عن تقديم تقريره: ايقافه عن العمل طبقا لاحكام القسم(٨) من القانون النظامي الملحق بالامر(٥٥) لسنة ٢٠٠٤ كما جاء في بيان هيئة النزاهة.